الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة الأسبق يفتح النار:

هناك اختراق أجنبى مكثف للسوق المصرى

الدول الغربية لا تؤيد قيام صناعة قوية فى مصر

كان ولايزال شخصية انفجارية.. لا يلف ولا يدور وليس لديه أي حسابات، صريح ومباشر وحاد ولا يقبل الضغوط ولا يعرف التجمل أو المداهنة، لذا لم يطل به المقام في موقع المسئولية رغم أنه أكثر فهماً وجهدا من كثيرين عمروا فوق كرسي الوزارة.

في الفترة التي تولي فيها الدكتور مصطفي الرفاعي وزارة الصناعة من ١٩٩٩ الي ٢٠٠١ رفض أن يكون مسيراً أو مدفوعاً أو مرغماً علي اتخاذ قرارات هو يعلم او يتصور انها ليست في الصالح العام. وقتها دخل الرجل في مشادات صريحة ومباشرة مع الاتحاد الأوروبي ومع مسئولين في الحوكمة المصرية حول اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وجدواها. ووجه انتقادات واسعة لبرنامج تحديث الصناعة الأوروبي ووضع برنامجاً قومياً بديلاً هدفه الأساسي نقل التكنولوجيا والمعرفة الي الصناعة الوطنية..

فى هذا الحوار - النادر - يدق وزير الصناعة الأسبق ناقوس الخطر ويفتح أكثر من نافذة للجدل حول التوسع والسيطرة الأجنبية علي السوق المصري. كما يتحدث الرجل عن سياسات الدول الصناعية تجاه الدول النامية ومنها مصر، وكيف تتفق تلك الدول علي حرمان الفقراء من التكنولوجيا.. ويطرح الحوار رؤية ناضجة وواضحة حول مستقبل الصناعة المصرية.

ولاشك ان احداً لا يستطيع انكار اخلاص الرجل ونقائه الوطني ونظرته الواسعة والمامه بكثير مما يجري علي ساحة الاقتصاد العالمي، أضف الي ذلك ان الرجل يعرف الكثير من الأسرار والحكايات عن الاختراق الاجنبي للاقتصاد المصري بحكم مشاركته في صنع القرار عندما عمل وزيراً للصناعة. ومن هنا يكتسب هذا الحوار أهمية كبيرة خاصة أن الرجل من أولئك الذين يمكن وصفهم بـ«الغائبين عن الإعلام»، فهو منذ خروجه من الوزارة عام ٢٠٠٣ وحتي الآن لم يدل سوي بحديث صحفي واحد كان مع الزميل محمود فوزي في جريدة «صوت الأمة» وهذا هو الحديث الثاني..

● اسمح لي أن أسألك كمفكر وخبير في الصناعة عن تقييمك لوضع الصناعة الحالي؟

- الصناعة تحتاج الي تطوير دائم وشامل، ولقد اتجهت مصر في وقت من الاوقات الي الاستثمار في الصناعة سواء من جانب الدولة او القطاع الخاص، وتم التعاقد مع الشركات الكبري في الدول الصناعية المتقدمة لشراء معدات استثمارية وهو ما جعل بلادنا مثل كثير من الدول العربية اسواقاً مطلوبة للصناعات الهندسية في تلك الدول، وقد خططت الدول الصناعية لان تظل الدول النامية ومنها مصر اسواقاً دائمة لانتاجها خاصة انهم وصلت لحالة من التشبع وان معدلات النمو السكاني لديها ضعيفة مما يولد حاجة ماسة لتصريف منتجاتها في الأسواق الأخري، وقد ظللنا نعتمد علي التكنولوجيا والماكينات المستوردة من تلك الدول عشرات السنين دون ان تنتجها، ان هناك فرقاً كبيراً بين ان نقود السيارة وبين ان نقوم بتصنيع تلك السيارة، وانا أري أن أي تحديث في الصناعة يحتاج الي المام باصول وأسرار الصناعة التي تحتكرها الدول الغربية.

● ومن وجهة نظرك كيف تطبق الدول الصناعية سياساتها لاحتكار التكنولوجيا والمعرفة؟

- يتم ذلك من خلال المساعدات والمنح والمؤسسات الدولية.

●● البنوك الأجنبية تغزو مصر للاستفادة من فروق الفائدة بين الودائع والإقراض

●● لا يمكن النهوض بالصناعة بدون وضع مشروع قومى تتبناه الدولة

●● كيف؟

- هناك قصة يجب ان تروي للرد علي هذا السؤال، في ستينيات القرن الماضي ترك روبرت ماكنمارا وزارة الدفاع الامريكية وتولي رئاسة البنك الدولي وجاء الي مصر وزار الرئيس جمال عبدالناصر وسأله: ما هي المجالات التي ترغبون ان نساعدكم فيها؟ فرد عبدالناصر: الصناعة، فقال ماكنمارا: سيادة الرئيس مع تقديري واحترامي لكم ورغبتي في مساعدتهم الا انني أمثل الدول الصناعية وهي ليس من صالحها قيام صناعة في بلادكم، وأرجو ان تختار مجالاً آخر.

وفي كتاب صدر حديثاً بعنوان «ركل السهم بعيداً» كتبه هاجون شانج وهو مفكر اقتصادي في جامعة هارفارد: يقول ان الدول الصناعية بعد ان احرزت السبق في مجال الصناعة والتكنولوجيا حرمت الطرق والوسائل التي مكنتها من ذلك علي الدول النامية وقننت ذلك من خلال المنظمات الدولية ومن خلال الشروط الخاصة بالمنح.

وأنت يمكنك ان تكتشف ذلك اذا راجعت كافة المنح والمساعدات المقدمة الي مصر ستجد معظم المنح مقدمة للصرف الصحي ومشروعات المياه والبيئة والمرأة ولن تجد مساعدات لنقل التكنولوجيا.

● وماذا عن برنامج تحديث الصناعة الممول من الاتحاد الأوروبي

- لا أرغب في اعادة الحديث عن هذا الموضوع، حيث سبق لي ان أبديت رأيي خلال وجودي في الوزارة، حيث قلت ان تحديث الصناعة يتطلب نقل التكنولوجيا واصول صناعة الصناعة الينا باعتبار مصر من الدول المشاركة في هذ البرنامج. والحقيقة ان برنامج تحديث الصناعة نجح نجاحاً باهراً في اسبانيا والبرتغال لانه ركز هناك علي نقل التكنولوجيا وقد تحولت تلك الدول من الدول نصف المتقدمة «semi - developed» الي دول أوروبية صناعية وصاحب ذلك ارتفاع كبير في مستوي دخل ومعيشة الفرد وفي مستوي جودة السلع الصناعية.

● وكيف تري الاقتصاد المصري حالياً؟

د. مصطفى الرفاعى

- أريد أن أقول انني قلق بشدة من بعض مظاهر الاختراق الاجنبي للاقتصاد المصري.

● ما هي أبرز ملامح ذلك الاختراق؟

- أبرز الملامح موجودة في قطاعي البنوك والتجارة، في قطاع البنوك فان عمليات الاستحواذ علي السواق المصري تسير بخطي متلاحقة فعلي سبيل المثال فان بنك سوستيه جنرال الفرنسي قام بتأسيس البنك الأهلي سوستيه جنرال مع البنك الأهلي ثم قام بشراء بنك مصر الدولي وتلا ذلك اخراج البنك كالأهلي وبقي الاسم كما هو «الأهلي سوستيه جنرال» وانتشرت فروعه في كل مكان في مدن مصر، وفي قطاع التجارة انظر الي «راديو شاك» الذي انتشر في مختلف الشوارع وانظر الي الشركات الاجنبية الكبري التي دخلت لتحتكر تجارة السلع الغذائية وانا أريد أن أسأل ماذا سيضيف هذا الاقتصاد المصري؟!.

● لكن نظام الاقتصاد الحر يسمح بحرية انتقال الاموال والاستثمارات؟

- غير صحيح - هذا ما يروجون له للتقليل من خطر الاختراق.

في أمريكا مثلاً لا يجوز للاجانب تملك البنوك بنسبة تتجاوز «٢٪» وفي قطاع البترول الامريكي قام مستثمرون كويتيون بشراء احدي الشركات الكبري الهندسية وهي «سانتافي» وعلي الفور قررت الحكومة الامريكية عدم اسناد أي أعمال الي تلك الشركة، بل ونبهت علي الشركات العاملة في نفس المجال بعدم اسناد أي أعمال للشركة المذكورة، انهم يطالبوننا بحرية التجارة والاستثمار وهم يقيدونها ويضعون قيوداً علي صادراتنا لاسواقهم اما بالحظر او بنظام الحصص.

● وفي رأيك ما الذى يدفع الشركات متعددة الجنسيات الي اختراق السوق المصري؟

- هناك اجراءات كبيرة في السوق المصري فهو سوق كبير يزيد على «٧٠» مليون نسمة وهناك اغراءات اخري في قطاع البنوك لان الفارق بين سعر فائدة الاقراض والودائع مرتفع جداً في مصر فهو يصل الي «٦و٧٪» اما متوسط هذا الفارق في الدول الغربية فيتراوح بين «١,٠» و«١,٥٪» ولعلنا

أجري الحوار:

مصطفي عبيد

نتفق ان البنوك هي عصب الاقتصاد وهي مؤسسات التمويل القادرة علي أن تكون سنداً للدولة في تمويل المشروعات الاستراتيجية اللازمة لتطوير المجتمع والتنمية ولا اعتقد ان البنوك الاجنبية يمكن ان تهتم بمشروعات قومية.

● الا توجد استثمارات أجنبية في قطاع الاسمنت وهو من القطاعات الصناعية؟

- انهم - الاجانب - لم ينشئوا أي مصانع جديدة بل قاموا بشراء مصانع قائمة ولم يتم ضخ استثمارات جديدة.

● كلامك عن الدول الصناعية يحمل اتهاماً بوجود مخططات لتقييد نقل التكنولوجيا الي الدول النامية!!

- هذا صحيح لقد مارست دول الغرب الصناعية سياسات المستعمرين الجدد فطالبونا بفتح اسواقنا لمنتجاتهم والغاء الرسوم الجمركية واستحدثوا لديهم قيوداً علي صادراتنا اليهم ووضعوا حصصاً. طالبونا بالغاء الدعم للصناعة والزراعة بدعوي حرية المنافسة في الوقت الذي تقوم فيه حكوماتهم بدعم المزارعين وتقوم وزارة الدفاع الأمريكية بدعم البحوث المكلفة التي تستفيد منها الصناعات العسكرية والمدنية، طالبونا ايضاً باصدار قانون الملكية الفكرية لحماية تكنولوجياتهم والحد من الاقتباس منها ونفذت ذلك في الوقت الذي وصفوا فيه العوائق امام اتاحة كثير من هذه التقنيات لنا من خلال رفض التكنولوجيا سواء بالحظر او برفع قيمة الاتاوات مما جعل منتجات هذه التقنيات غير متاحة للفقراء وقد سري ذلك علي الدواء في فترة زمنية غير كافية وبحيث تشمل الحماية الدواء كمنتج والعملية التكنولوجية والصناعية لانتاجه لقطع الطريق علي اللحاق بهم.

● وكيف ترس متقبل الصناعة المصرية وكيف تؤدي دورها المطلوبة في التنمية؟

- ان تاريخ مصر سلسلة من الطفرات التي تعقبها نكسات الطفرات غالباً ما ترتبط بفكر وقدرات قيادة ذات رؤية وهدف وقادرة علي تعبئة البشر. الصناعة لن تصح الا عندما يكون لدينا مجتمع متطور فكرياً قادر علي الهدف اطار منظومة حضارية وعصريةو المنظومة تحتاج الي قيادة والقيادة هي الرأس ولا شأن لها بملكية المصانع أو ادارتها، واذا أردنا للصناعة المصرية ان يكون لها مستقبل جيد وان تؤدي دورها فالمطلوب ان تعتبر مشروعاً قومياً يأتي علي رأس أولويات الدولة ولا أري بديلاً للدولة لقيادة مثل هذا المشروع القومي ولا يوجد مشروع بلا قيادة، ولابد للنهوض بالصناعة ان يتم انشاء مؤسسات قادرة علي دراسة ووضع خطط قطاعية استراتيجية تمنع اهدار أموال في مشروعات صناعية مكررة أو غير مؤثرة اجتماعياً أو اقتصادياً. بالاضافة لذلك مطلوب من الدولة تنفيذ خطة تنميةصناعيةو طنية وتقديم حوافز للاستثمار الصناعي مثل الاعفاءات الضريبيةودعم الفوائد علي القروض الموجهة لمشروعات الصناعة. كذلك لابد لمشروتع تحديث الصناعة ان يكون مشروعاً وطنياً له مجلس اعلي يتابع نشاطه ويحدد الأولويات وأوجه الانفاق طبقاً لدراسات قطاعية.